

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار، المعتمد في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرا، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسائلي المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/667)، و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/716)، و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/748)، و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/800)، و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/878)، و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (S/2004/944) بشأن رصد الاتفاق.

وتجدون طيه التقرير الثامن لفريق الرصد الثلاثي، المنشأ عملاً باتفاق أكرا الثالث، وهو يغطي الفترة من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفق). وأرجو ممتناً أن تعرضوا هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي أ. عنان

[الأصل: بالانكليزية]

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

التقرير الثامن لفريق الرصد عن الفترة من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠٠٤

أولاً - مقدمة

١ - أعدّ هذا التقرير عملاً باتفاق أكرا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي طُلب فيه إلى فريق الرصد الثلاثي تقديم تقرير كل أسبوعين عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز تجاه تنفيذ ذلك الاتفاق. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي شهدتها عملية السلام خلال الفترة من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ثانياً - استعراض عام

٢ - أُلقت تداعيات أحداث الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بظلالها على التطورات التي حدثت في الفترة المشمولة بالاستعراض. إذ هدأت الحالة العسكرية والأمنية العامة إثر المناشدات التي وجهها الرئيس غباغبو إلى الأمة، والمناشدات الصادرة عن القيادة العسكرية الجديدة لقوات الجيش الوطني الإيفواري، وفرنسا، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وعلى وجه الخصوص إثر تدخل بعثة الرئيس مبيكي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، واجتماع القمة المصغر الذي عقده الاتحاد الأفريقي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في أبوجا. ووجه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، المعتمد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ الذي يحظر توريد الأسلحة، رسالة واضحة قوية بشأن التهديد الذي يواجهه السلم والأمن الدوليان في كوت ديفوار.

٣ - وظلت التغييرات في هيكل قيادة القوات المسلحة الوطنية والإعلان عن تغييرات أخرى مرتقبة تغذي التكهنات بشأن حالة قوات الدفاع والأمن الوطنية والآثار المحتملة لتلك الحالة على تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى إعادة هيكلة القوات المسلحة، وفقاً للتصور الوارد في اتفاق ليناس - ماركوسيس. فالعلاقات بين قوات الجيش الوطني الإيفواري والجناح المسلح للقوات الجديدة في أسوأ حالاتها لأسباب بديهية. وألقى فقدان الثقة الذي نشأ في العلاقات الفرنسية الإيفوارية، لا سيما ترتيبات الدفاع الثنائية،

ظلا ثقيلًا أيضا على التعاون العسكري في إطار اللجنة الرباعية. وتقلصت المشاورات داخل تلك اللجنة إلى مجرد حوار الآن بين قوات الجيش الوطني الإيفواري وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٤ - وكانت التقارير الواردة بشأن استمرار وساطة الرئيس تابو مبيكي هي الأمل الوحيد الذي يبدو في الأفق بشأن إيجاد طريق لخلاص عملية السلام من المأزق الخطير الذي أدخلتها فيه الأعمال العسكرية العدائية التي تشارك فيها قوات الجيش الوطني الإيفواري وقوات عملية ليكورن (وحيد القرن). وعليه، فإنه بالرغم مما قد يوجد من شكوك، يُنتظر بشيء من الأمل زيارة الرئيس مبيكي إلى كوت ديفوار المقررة في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ضمن الجزء الثالث من عملية الوساطة التي يقوم بها.

الحالة العسكرية والأمنية

٥ - هدأت الحالة العسكرية العامة في المنطقة الآمنة بقطاعيها، وفي أبيدجان، وظلت مستقرة. وبالرغم من التوتر الذي يهيمن على كل من الدوائر السياسية والعسكرية بسبب بعض الاحتمالات غير المؤكدة في العملية السلمية، بالنسبة للمستقبل غير المنظور، أبدت جميع الأطراف قدرا معقولا من ضبط النفس والالتزام بوقف العمليات العدائية. وقد وُضعت القوات الجديدة في حالة تأهب، في دانان وتوبا، في الجزء الغربي من البلد، إثر شائعات بشأن قيام المرتزقة بهجمات من غينيا وليبيريا.

٦ - وعادت الحالة الأمنية، في أبيدجان وعلى كل من جانبي المنطقة الآمنة، إلى حالتها الطبيعية تدريجيا، لكنها ما زالت مشوبة بالتوتر ويصعب التكهن بها. وقد أعادت المكاتب والمصارف والمدارس فتح أبوابها. وما زالت مجموعات من الوطنيين الشبان، التي تضاعفت أعدادها الآن، تقيم عددا من حواجز التفتيش وتديرها في مواقع مختلفة من أبيدجان حول الإذاعة والتلفزيون الوطنيين ومقر إقامة الرئيس في كوكودي. وبدأت المظاهرات العدائية ضد الرعايا الفرنسيين تتلاشى حدتها الآن. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت قوات عملية ليكورن، التي عززت تواجدتها في أبيدجان منذ الأزمة التي حدثت مؤخرا، بالانسحاب من مواقع رئيسية معينة. وواصلت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسيير دوريات منتظمة في أبيدجان.

ثالثاً - التطورات التي شهدتها عملية السلام

٧ - في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، التقى الرئيس مبيكي رئيس جنوب أفريقيا في بريتوريا برئيس الوزراء سيدو ديبارا والأمين العام للقوات الجديدة غيوم سورو، وذلك لمناقشة مسألة إعادة إحياء الحوار السياسي في كوت ديفوار.

٨ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع مجلس الوزراء، لأول مرة منذ اندلاع الأعمال العدائية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وحضر الاجتماع وزراء من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وأرسل وزراء تجمع الجمهوريين ممثلين لهم، بينما لم يحضر وزراء القوات الجديدة الاجتماع. ونظر الاجتماع في بعض مشاريع الإصلاحات التشريعية، التي وردت تصوراتها في اتفاق ليناس - ماركوسيس، بما في ذلك المشاريع المتصلة بتعويضات ضحايا الحرب وإنشاء لجنة وطنية لتحديد الهويات. وأعاد الرئيس غباغبو تأكيد عزمه على إيجاد بدلاء مؤقتين للوزراء الذين قاطعوا اجتماعات مجلس الوزراء. وأكد الرئيس غباغبو للأمم المتحدة، في بيان تلاه ناطق باسمه في الشبكة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، عقب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أنه لن يفعل شيئاً يعوق عملية السلام، ودعاها إلى تطبيق القرار المتعلق بالجزءات "بنفس القدر من الحزم" على المتمردين.

٩ - وواصل ثمانية وزراء من القوات الجديدة (باستثناء الحركة الشعبية الإيفوارية في الغرب الكبير) مقاطعتهم لاجتماعات مجلس الوزراء التي تعقد برئاسة الرئيس لوران غباغبو. وأعدت القوات الجديدة تأكيد مطالبتها باستقالة الرئيس غباغبو لتمكين العملية السلمية من التقدم. وأشارت أيضاً إلى أسباب أمنية تتعلق بعدم قدرتها على المشاركة في تلك الاجتماعات. وقد حُصصت حقائب الوزراء السبعة لوزراء آخرين، كترتيب مؤقت.

١٠ - وعلى ضوء ذلك، افتتحت الجمعية الوطنية مداوالات دورتها العادية الثانية يوم الاثنين ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ الذي حُصصت مداوالاته لمناقشة نصوص مشاريع القوانين المرتآة في اتفاق ليناس - ماركوسيس. وفي يوم الثلاثاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اعتمدت لجنة المؤسسات والشؤون العامة التابعة للجمعية الوطنية مشروع قانون بشأن اللجنة الانتخابية المستقلة في عملية تصويت مقاربة النتائج، حيث صوت ١٩ لصالح المشروع و ١٧ ضده. وينتظر تقديم النص موضوع التصويت إلى الجلسة العامة للجمعية الوطنية من أجل الموافقة النهائية بحلول ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويخصص النص ثلاثة مقاعد للقوات الجديدة مقابل مطالبة كل من الحركات التأسيسية الثلاث الموقعة على اتفاق ليناس - ماركوسيس بمقعدين لكل منها. ويزيد النص أيضاً عدد أعضاء مكتب اللجنة من

خمسة أعضاء إلى ثمانية. وتنحصر مشاركة ممثلي القوات الجديدة في عمل اللجنة على المستوى الوطني.

١١ - وتمثل أحد التطورات الرئيسية في إعلان الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار موافقته على طرح التعديل الذي سيدخل على المادة ٣٥ للاستفتاء. إذ يشكل عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات التي ستعتمد في تعديل تلك المادة الدستورية عقبة رئيسية أمام العملية السلمية. ومن المقرر أن تحتتم الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية أعمالها في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٢ - وفي أعقاب الاجتماع الطارئ الذي انعقد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نتيجة لانتشار عمليات التخريب والنهب التي تعرضت لها الأعمال التجارية، قدّر جان - لوي بيون، رئيس الغرفة التجارية، الخسائر بنحو ١٤ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، وقال إن ٣٠.٠٠٠ شخص سيصبحون بدون عمل. وقال أيضا إن ١٢٥ مؤسسة تجارية من أصل ٥٠٠ مؤسسة، تمثل ٢٥ في المائة من جملة الاستثمارات الأجنبية والمحلية فضلا عن ٥٠ في المائة من إيرادات ضرائب الالتزام بمؤشر التنمية، قد أغلقت أبوابها. وأعلن وزير المالية والاقتصاد الإيفواري أن الأعمال التجارية ستعفى من دفع الضرائب حتى إشعار لاحق. واستند هذا الإعلان إلى معلومة أساسية مفادها ظهور علامات متزايدة تدل على ضعف الاقتصاد. وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن ٨٥ في المائة من الباحثين عن عمل تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٣٥ سنة.

١٣ - وانهقد اجتماع القمة العاشر للبلدان الناطقة بالفرنسية يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في أوغادوغو (بور كينا فاسو). وفيما يتعلق بالأزمة في كوت ديفوار، اعتمد اجتماع القمة إعلانا ختاميا أعاد فيه تأكيد قلقه إزاء التدهور الشديد الذي تشهده الحالة، ودعا إلى تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس وأكرا الثالث.

رد فعل المجتمع الدولي وقرار مجلس الأمن ١٥٧٢

١٤ - أدان اجتماع قمة طارئ مصغر عقده الاتحاد الأفريقي في أبوجا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، انتهاك وقف إطلاق النار من جانب قوات الجيش الوطني الإيفواري. وأوصى الاجتماع بأن يفرض مجلس الأمن حظرا فوريا على توريد الأسلحة في قراره المنتظر صدوره بشأن كوت ديفوار. وقرر مجلس الأمن في ذلك القرار، أي القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لمنع عمليات توريد وبيع وتحويل الأسلحة أو أي من المواد ذات الصلة بها، ولا سيما الطائرات والمعدات الحربية، من أقاليمها أو بواسطة رعاياها إلى كوت ديفوار، أو بواسطة سفن أو طائرات تحمل أعلامها، سواء

كان مصدرها أقاليم تلك الدول أو لم يكن، فضلا عن حظر تقديم أية مساعدة أو مشورة أو تدريب فيما يتصل بالأنشطة العسكرية، لفترة ثلاثة عشر شهرا من تاريخ اتخاذ ذلك القرار.

١٥ - وجاء في القرار أيضا أنه يتعين على جميع الدول أن تمنع جميع الأشخاص المعينين باعتبارهم تهديدا للسلم ولعملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار من دخول أراضيها، وأن تمنع مرورهم العابر من خلال أقاليمها، وعلى وجه الخصوص من يحولون دون تنفيذ اتفاقي ليناس-ماركوسيس وأكرا الثالث، وذلك لمدة اثني عشر شهرا. وعلاوة على ذلك، يتعين على جميع الدول أن تقوم فورا ولمدة اثني عشر شهرا بتجميد الأموال وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية التي توجد داخل أراضيها مما يملكه أو يسيطر عليه، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أولئك الأشخاص المعينون.

١٦ - وأعرب اجتماع القمة العاشر للبلدان الناطقة بالفرنسية، المعقود في أوغادوغو (٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، عن تأييده القوي لقرار مجلس الأمن ١٥٧٢.

البرلمان الأوروبي

١٧ - جعل البرلمان الأوروبي الأزمة الإيفوارية محط اهتمامه. إذ أشار في قراره المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ضمن أشياء أخرى، إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ بالإجماع، واعتبر أن حكومة كوت ديفوار انتهكت اتفاقات وقف إطلاق النار في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ودعا جميع الأطراف إلى التوقف فورا عن جميع الأعمال العسكرية وغيرها من الأعمال العدائية، وإلى وقف جميع الهجمات على المدنيين، لا سيما من يعملون مع الوكالات الإنسانية، بغض النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم الإثني أو دينهم، وطالب بالتوقف الفوري عن كل ما يحرص على الكراهية والعنف، ودعا إلى استئناف الحوار والمفاوضات، كما دعا جميع الأطراف إلى احترام الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم. كما دعا البرلمان الأوروبي إلى تعزيز دعم الدول الأعضاء فيه لبعثة الأمم المتحدة للسلام في كوت ديفوار. ودعا أيضا إلى النظر في الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية، لا سيما في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وإلى دعم نشر قوات السلام بواسطة الاتحاد الأفريقي في إطار دعمه لمرفق السلام التابع للصندوق الأوروبي للتنمية.

وساطة الاتحاد الأفريقي

١٨ - منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، واصل الاتحاد الأفريقي، تحت رعاية الرئيس تابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا، استكشاف السبل لكسر الجمود حول تنفيذ اتفاق

ليناس - ماركوسيس. وقد استقبل رئيس جنوب أفريقيا، عقب آخر زيارة قام بها إلى أيدججان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ممثلين بارزين للأحزاب السياسية الإفوارية لإجراء مشاورات في بريتوريا. وعلاوة على ذلك، بعث الرئيس مبيكي وزير دفاعه، ليكاتو موسيوا، إلى أيدججان لمواصلة المشاورات مع الأضداد في الأزمة الإفوارية لاستكشاف طريقة للتقدم. و ينتظر وصول الرئيس مبيكي إلى أيدججان في بواكير كانون الأول/ديسمبر للمشاركة في جولة وساطة شاملة بين القادة والأطراف السياسية الفاعلة في كوت ديفوار.

التأثير على البلدان المجاورة

١٩ - تمثلت النتائج الفورية للتطورات الجارية في تدهور الحالة الأمنية في الحوار المباشر بالمنطقة دون الإقليمية، وتفاقم المشاكل الإنسانية، ولا سيما ازدياد تدفق اللاجئين عبر الحدود الدولية. ويتشكل هؤلاء اللاجئين في معظمهم من الرعايا الإفواريين المشردين في ليبيريا.

٢٠ - وأدى استئناف الأعمال العدائية المسلحة من فوره إلى وضع أفراد الاحتياط في القوات شبه العسكرية والمليشيات في حالة تأهب للقتال. وكثير من هذه المليشيات بغرب كوت ديفوار توجد قواعد في دانان ومان وغويغلو وضواحيها ومؤلف من عناصر مسلحة من ليبيريا وسيراليون. وهم منتشرون على امتداد تشكيلة حركات الميليشيا الموجودة في كوت ديفوار المدفوعة بأهداف وبرامج سياسية متباينة. وهذه تشمل الجبهة الإفوارية لتحرير الغرب الكبير، الممالة للحكومة والمتعاطفة مع أبناء عمومته الإثنيين في كران وكرو، اللتين تهيمن عليهما الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، وهي فرع من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، التي يسيطر عليها 'المادينغو'. وتفيد التقارير بأن عناصر مسلحة تابعة لهذه الجبهة الليبرية قد انضمت إلى من تبقى من قوات جبهة سام بوكاري الثورية المتحدة في سيراليون، بغية تعزيز العمليات العسكرية للحركة الوطنية الإفوارية التي يقودها غيوم سورو. وهذه العناصر المسلحة قاعدتها في بواكي، وتوجد في شمال كوت ديفوار إلى المدى الذي يسمح به نفوذ القوات الجديدة. ويقال إن العناصر الليبرية في القوات الجديدة ضالعة في انشقاقات القيادة والمصادمات التي تشهدها الحركة. ومن ثم، فإن تداعيات التطورات السياسية في كوت ديفوار تتمثل في توليد تهديد حقيقي للاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما على امتداد الحدود بين ليبيريا وسيراليون، والحدود بين كوت ديفوار ومالي وبوركينا فاسو، على التوالي.

رابعاً - التطورات في مجالي الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان

٢١ - تسببت الهجمات الجوية للقوات الإيفوارية والهجمات الانتقامية لقوات ليكورن (وحيد القرن) ومظاهرات الشوارع العنيفة، في فقدان الأرواح وحوادث إصابات وأضرار مادية. وأدت هذه الحالة إلى انتشار العوز وسط الجالية الدولية، التي هرب أفرادها من ديارهم وحصلوا في بعض الحالات على عون مباشر من بعثاتهم القنصلية المختلفة في أيدجان، أو من قوات ليكورن أو بعثة عملية الأمم المتحدة في حالات كثيرة. وجرى في النهاية إعادة الكثيرين منهم إلى أوطانهم. وهناك بعض المواطنين الذين فروا بسبب تواجدهم في مناطق التماس مع أهداف عسكرية أو بسبب تصورهم لانعدام الأمن، بما في ذلك حالة البلبلة الناجمة عن عدم معرفة السبب المباشر لتجدد القتال. ويعرف أن أعدادا كبيرة من بين هؤلاء عبرت الحدود إلى دول مجاورة، ولا سيما إلى ليبيا. ويتمثل أحد الأبعاد المثيرة للمزيد من القلق في تشرذم اللاجئين القدامى من مخيماتهم القريبة من المسارح الجديدة للصراع الحديث. وأثار وجود الكثيرين من هؤلاء اللاجئين المشردين داخل أماكن عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حوا من الاستعجال بشأن طريقة إدارة الأزمة الإنسانية الجديدة، الآخذة في التطور بصدد الأحداث الأخيرة في كوت ديفوار. وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين، أعرب كثير منهم عن رغبتهم في إعادة ترحيلهم إلى وطنهم ليبيا.

٢٢ - وقد وردت بلاغات عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، في ما يبدو أنه عقاب عام للمشتبه في تعاطفهم مع البعثة المسلحة لقوات الجيش الوطني الإيفواري. وجرى التبليغ عن حالات ابتزاز نظامي لمجتمعات محلية كاملة بواسطة القوات الجديدة. واقرنت البلاغات عن العديد من حالات انتهاك حقوق الإنسان في مختلف أنحاء البلد بعمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والاختفاء القسري لأناس أتهموا بتأييد الرئيس غباغبو في الشمال.

٢٣ - كما استهدفت مضايقات القوات الجديدة موظفي الخدمة المدنية في الشمال، الذين أتهموا بإدخال الأسلحة واقتسام المعلومات الحساسة دعماً لهجوم قوات الجيش الوطني الإيفواري. وأصبح أمن موظفي الخدمة المدنية الآن مسألة مثيرة للقلق الشديد. ويرتعب موظفو الخدمة المدنية القابعين في الشمال من الذهاب إلى أيدجان لصرف مرتباتهم بسبب كثرة حواجز التفتيش والمضايقات. وقد أوقفت الحكومة نقل المزيد من موظفي الخدمة المدنية.

٢٤ - وتفيد تقارير وسائط الإعلام الإيفوارية عن مقتل ٦٤ شخصا وجرح أكثر من ١٠٠٠ في المواجهة بين قوات ليكورن الفرنسية والوطنيين الشبان أمام فندق إيفوار.

وأفادت لجنة الصليب الأحمر الدولية بأنها قدمت المساعدة إلى ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص خلال الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في أبيدجان، بما في ذلك مساعدة ١٢٢١ شخصا في كوكودي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وحده. وأبلغ الصليب الأحمر الإيفواري، خلال فترة أحداث ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عن جلب ما مجموعه ٩٢ شخصا مصابا بجروح بليغة إلى المستشفيات في أبيدجان. كما أبلغ عن مواجهته بعض الصعاب في الوصول إلى الجرحى، وعن تعرضه لاعتداءات وتهديدات في بعض الحالات.

٢٥ - وقطعت إمدادات المياه والكهرباء عن بلدات بواكي وكور هوغو ومان الشمالية، وبلدة غويغلو الغربية، خلال الفترة من ٤ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتكلفت الضغوط الدولية بالنجاح في ما يتعلق بإعادة الإمدادات. وتعتبر نتائج قطع الطاقة الكهربائية في الشمال من الشواغل الإنسانية الرئيسية. فقد زاد انعدام الكهرباء والمياه النظيفة من مخاطر الأوبئة وحد من إمكانية تشغيل المستشفيات والمراكز الصحية بطاقتها الكاملة.

٢٦ - وخلال قصف بلدة بواكي، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) توفير الحماية للجنود الأطفال السابقين الذين كانوا تحت مسؤوليتها في أحد معسكرات التسريح.

٢٧ - وتسبب تزايد انعدام الأمن الناتج عن الأحداث الأخيرة والمشاعر العدائية الصريحة ضد الأجانب في إرغام أكثر من ٨٠٠٠ أجنبي مغترب على ترك كوت ديفوار عائدين إلى بلادهم الأصلية أو إلى بلدان أخرى في غرب أفريقيا.

٢٨ - ويقدر أن ١٩٠٠٠ لاجئ إيفواري قد فروا إلى ليريا منذ بدء الأعمال العدائية. وأبلغت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن اللاجئين هربوا من مناطق داخل الجزء الغربي من كوت ديفوار، بما في ذلك بين هوي وزوان وهونين ودانان. وأعربت أوساط المساعدة الإنسانية في ليريا عن قلقها الشديد لتدفق اللاجئين إلى ليريا، نظرا إلى أن سكان ليريا أنفسهم في سبيلهم الآن إلى التعافي من أزمة طويلة الأمد. وأفادت المنظمة غير الحكومية الدولية المسماة "لجنة الإنقاذ الدولية" بأن الجزء الشرقي من ليريا يعتبر عرضة للمخاطر بوجه خاص؛ إذ يصعب الوصول إليه بسبب تردي حالة الهياكل الأساسية ولأن مياه الشرب الصحية لا تتوافر سوى لأقل من ١٠ في المائة من سكانه. وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنه إذا تدهورت الحالة قد يستدعي الأمر ترحيل اللاجئين إلى مناطق أبعد داخل ليريا، حيث يحتمل أن تكون الوكالات الإنسانية أقدر على تقديم المساعدة.

خامسا - الاستنتاجات

٢٩ - لقد أدى التباس الحالة السياسية والاجتماعية في عمومها، وما يكتنفها من شكوك، إلى إحباط أية مبادرات محلية ترمي إلى استئناف الحوار بين الأطراف السياسية الإفوارية الفاعلة. ويقتصر بصيص الأمل المشوب بالحذر على ما ستمخض عنه المشاورات التي يجريها الرئيس ثابو مبيكي، ولا سيما مهمته المرتقبة التي سيقوم بها في كوت ديفوار في مطلع كانون الأول/ديسمبر. وفي ظل الظروف السائدة، يصبح من الضروري جدا أن يستثمر اهتمام وإقبال المجتمع الدولي بشكل كامل في هذه المبادرة الهامة للاتحاد الأفريقي.

توقيع باسم الفريق

السفير راف أويتشو

رئيس الفريق

١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤